مصر – حقوق الإنسان يجب أن تكون في صلب الأجندة الانتخابية

تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة المصرية والمرشحين المصريين الذين يتنافسون في الانتخابات البرلمانية الوشيكة في مصر إلى إدراج حقوق الإنسان في صميم برنامجهم الانتخابي والالتزام بالترويج للإصلاح اللازم منذ وقت طويل حالما يتم انتخابهم. وقالت المنظمة أن هذا الأمر يتسم بأهمية حيوية في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان القائمة منذ أمد بعيد.

ورغم بعد التحسن المحدود الذي طرأ مؤخراً على أوضاع حقوق الإنسان، فإن الانتخابات المقبلة، المقرر أن تبدأ في V نوفمبر/تشرين الثاني، ستُعقد على خلفية استمرار الانتهاكات واسعة الانتشار، ومن بينها: الاستخدام المنهجي للتعذيب، وحالات الوفاة في الحجز، وإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، والقيود المفروضة على حرية التعبير، وتكوين الجمعيات الانضمام إليها. وتتواصل انتهاكات حقوق الإنسان هذه رغم الدعوات المتكررة إلى الحكومة لاتخاذ إجراءات من أجل التصدي لها، والتي وجهتها هيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان على السواء.

وتحث منظمة العفو الدولية السلطات المصرية على التأكد من إجراء الانتخابات البرلمانية بطريقة تحترم حقوق الإنسان احتراماً كاملاً. ويجب أن ينظر إليها كخطوة أولى نحو توفير درجة أفضل من الحماية والاحترام لحقوق الإنسان في مصر على المدى الطويل. وتعتقد المنظمة أن الانتخابات تتيح فرصة لإجراء نقاش عام حول العديد من قضايا حقوق الإنسان التي تتسم بأهمية كبرى بالنسبة للشعب المصري، ومستقبل حقوق الإنسان في البلاد. وتتحمل السلطات، فضلاً عن جميع المعنيين، مسؤولية ضمان توفير الأجواء الصحيحة لإجراء مثل هذا النقاش.

وبشكل خاص، تحث منظمة العفو الدولية السلطات على تعليق حالة الطوارئ أو إلغاء جميع الأنظمة الواردة في قوانين الطوارئ التي تُسهّل ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، قبل موعد الانتخابات والتوضيح بجلاء أنه لن يتم التساهل إزاء الاعتداءات أو غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف المرشحين وأنصارهم.

كذلك تحث المنظمة جميع المرشحين على الالتزام علناً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإبلاغ هيئات مراقبة الانتخابات بأية انتهاكات، بما فيها تلك التي يرتكبها أنصارهم.

وينبغي على جميع الهيئات التي تراقب الانتخابات أن تدرج عنصراً واضحاً يتعلق بحقوق الإنسان في صلاحياتها، وأن تُبلِّغ بصورة محايدة ودقيقة وعلنية عن أية انتهاكات لحقوق الإنسان تتعلق بالانتخابات، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد الحقوق الإنسانية للمرأة، ولفت انتباه السلطات المختصة إليها؛ لكي تحقق فيها وتقاضي المسؤولين عن ارتكابها.

خلفية
ستُعقد الانتخابات البرلمانية على ثلاث مراحل للسماح بالإشراف القضائي على جميع مراكز الاقتراع ابتداءً من V نوفمبر/تشرين الثاني، وتستمر حتى N ديسمبر/كانون الأول.

وأبلغت اللجنة المعنية بالانتخابات البرلمانية، والتي يرأسها وزير العدل محمود أبو الليل راشد، المنظمات غير الحكومية التي ترغب في مراقبة الانتخابات بأن عليها أن تطلب إذناً من المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي ترعاه الدولة. وينبغي على مراقبي الانتخابات الأفراد أن يستوفوا بعض الشروط، ومن ضمنها التحلي بالحياد وعدم الانتساب إلى أي حزب سياسي.

وخلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في سبتمبر/أيلول الماضي، والتي فاز فيها الرئيس مبارك، رفضت لجنة الانتخابات الرئاسية في البداية السماح للمنظمات غير الحكومية بالدخول الكامل إلى مراكز الاقتراع، لكنها فيما بعد، عقب مضي ساعات على بدء التصويت، سمحت بمثل هذا الدخول ما دامت المنظمات غير الحكومية معتمدة من قبل اللجنة. لكن ورد أنه رُفض السماح لعدد من المراقبين بالدخول إلى مراكز الاقتراع.

وفي مايو/أيار OMMR، ورد أن عشرات المتظاهرين تعرضوا للضرب على أيدي أنصار الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم عندما أجرت الحكومة استفتاءً لمصلحة تعديل الدستور للسماح بإجراء انتخابات رئاسية يتنافس فيها عدة مرشحين. وبحسب ما ورد، تعرض المتظاهرون الذين كانوا يدعون إلى مقاطعة الاستفتاء لاعتداء بحضور مسؤولي الأمن الذين وقفوا موقف المتفرج ولم يحركوا ساكناً. وفي يوليو/تموز OMMR، وقع المزيد من هذه الاعتداءات على متظاهرين كانوا يحتجون على إعلان الرئيس مبارك بأنه سيرشح نفسه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في سبتمبر/أيلول.